بيان السودان

أمام

اللجنة السادسة - الدورة (72)

تحت البند (78)

حول

المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

Criminal accountability of United Nations officials and experts on mission

الوزير المفوض

د. الصادق على سيد احمد

Minster plenipotentiary

Dr. Elsadig Ali Sayed Ahmed

نيويورك : أكتوبر 2017

(الرجاء مراجعة النص عند الإلقاء)

السيد الرئيس،،

ينضم وفد بلادى الى البيان الذى أدلى به وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز، والبيان الذي أدلت به الجزائر إنابة عن المجموعة الأفريقية.

يأخذ السودان علماً بتقارير الأمين العام الواردة فى الوثائق (A/72/121) و (A/72/126) و (A/72/205) والمعلومات التى اشتملت عليها. . وقد أخذنا علماً بالفرع الثاني المعلومات الواردة من الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٧ م فيما يتعلق بإقامة الولاية القضائية على رعاياها، متى عملوا كموظفين تابعين للأمم المتحدة أو كخبراء موفدين في بعثات.

يشعر وفد بلادى بالقلق العميق من الادعاءات الخطيرة والمستمرة عن الاستغلال والاعتداءات الجنسية والاعتداءات البدنية وازهاق الارواح التي يقوم بها أفراد قوات حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة والقوات غير التابعة للأمم المتحدة بما يشمل أفراد الجيش والشرطة والمدنيين. ولعل ما ورد في تقرير الأمين العام المزيل بعبارة واحدة في ملحقه في الجزء الخاص بالمعلومات الواردة عن المرحلة التي بلغتها التحقيقات وفي الجزء الخاص بالمعلومات الواردة عن العوائق المتعلقة بالولاية القضائية ووسائل الاثبات التي تحول دون اجراء المحاكمة "عبارة " **لم ترد معلومات من الدولة العضو** " وهذا لوحده كفيل بزيادة قلقنا..... ويؤكد من ناحية اخرى ان هناك ثغرات تتعلق بالابلاغ والإخطار والرد والتغذية الراجعة (feed back) مابين الدولة المضيفة وبعثات الأمم المتحدة والامين العام والدول المساهمة بقوات مما نتج عنه فراغٌ في الولاية القضائية يؤدى حتماً لإفلات الجناة من العقاب.

السيد الرئيس ،،

أن المساءلة الجنائية لموظفي وخبراء الأمم المتحدة بما في ذلك الأفراد العاملون في عمليات حفظ السلام التابعة لها تعتبر مسألة ذات أهمية قصوى، لأنها تعكس صورة المنظمة ومصداقيتها وحيادتها ونزاهتها وبالتالي لا بد من تطبيق سياسة عدم التسامح المطلقة وإنزال العقاب وفقا لمبدأ العدالة والقانون الدولي في كل الأعمال والقضايا الإجرامية التي يرتكبها هؤلاء الموظفون والخبراء بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسي وأعمال النصب المالي التي يتورطون فيها أثناء تأديتهم لوظائفهم، لأن الضرر الناجم عن هذه الجرائم لا يقتصر على مصلحة الضحايا وحدهم بل يمتد إلى مكانة الأمم المتحدة ككل مما يقوض سمعتها ويعرقل من فعاليتها، ولذا لا بد أن تكفل الدول الأعضاء عدم إتاحة الوضع الخاص الذي يتمتع به موظفو المنظمة الدولية وخبراؤها

الموفدون إلى بعثات من الإفلات من المساءلة الجنائية والعقاب ذلك في حال إرتكابهم للجنح والمخالفات، وخاصة الحالات التي لا يكون بمقدور البلد المضيف فيها إقامة الدعاوى ضدهم.

السيدات والسادة الافاضل ،،

على الصعيد الوطني أصدرت حكومة بلادى سلسلة من التشريعات الجنائية والقوانين الوطنية الشاملة التي تكفل إجراء التحقيقات الأمنية والقضائية اللازمة واتخاذ الأحكام المناسبة حول كافة أنواع الجرائم المحتمل وقوعها.. أما على الصعيد الدولي فقد حرصت بلادي على الإنضمام إلى العديد من الصكوك الدولية والمتعددة الأطراف والصكوك والاتفاقات الثنائية المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية والقضائية وغيرها.

السيدات والسادة الافاضل ،،

ينضم وفد بلادى للدول والمجموعات التي ايدت سياسة (Zero Tolerance) لكن لابد من اجراءات حقيقية وملموسة في معاقبة الذين يرتكبون هذه الجرائم فالعدالة كما تعملون يجب ان ترى وهى تنفذ ("Not only must Justice be done; it must also be seen to be done").. ومن الأهمية بمكان ضمان أن لا تكون الحصانات والإمتيازات الممنوحة للموظفين الدوليين حائلا أمام تطبيق الدول لولاياتها القضائية ضد مرتكبي الجرائم والمخالفات فوق أراضيها.

ولابد من وضع معايير ثابتة تكفل رفع الحصانة عن مرتكبي الجرائم والجنح من موظفيها وخبرائها الموفدين في بعثات والعاملين بعقود مؤقتة في برامج تابعة لها في البلد المضيف لتمكين السلطات القضائية في هذا البلد بالقيام بولايتها القضائية وتقديمهم للمحاكمات العادلة وفقا للأدلة والثبوت القانونية التي بحوزتها ضدهم .

وشكراً السيد الرئيس